التقرير السنوي 2020

سلطنة عُمان
وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
Sultanate of Oman
Ministry of Transport, Communications and Information Technology

رؤية عُمان 2040
Oman Vision

نتقدم بثقة
Moving Forward with Confidence

التقرير السنوي
2020

سلطنة عُمان
وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات
Sultanate of Oman
Ministry of Transport, Communications and Information Technology

« ...إن العقود الخمسة الماضية شهدت تحولًا كبيرًا في بناء الدولة العصرية وتهيئة البنى الأساسية الحديثة والمتطورة في كافة ربوع الوطن بقيادة باني عمان الحديثة المغفور له بإذن الله جلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور طيب الله ثراه، وبجهود المخلصين من أبناء عمان الذين نسجل لهم كل التقدير والإجلال على ما بذلوا من أجل رفعة عمان وإعلاء شأنها وإننا ماضون بعون الله على طريق البناء والتنمية نواصل مسيرة النهضة المباركة كما أراد لها السلطان الراحل رحمه الله مستشعرين حجم الأمانة وعظمتها، مؤكدين على أن تظل عمان الغاية الأسمى في كل ما نقدم عليه وكل ما نسعى لتحقيقه...إننا إذ ندرك أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع ريادة الأعمال لا سيما المشاريع التي تقوم على الابتكار والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة وتدريب الشباب وتمكينهم للاستفادة من الفرص الذي يتيحها هذا القطاع الحيوي، ليكون لبنة أساسية في منظومة الاقتصاد الوطني، فإن حكومتنا سوف تعمل على متابعة التقدم في هذه الجوانب أولًا بأول...»

صاحب الجلالة السلطان
هيثم بن طارق آل سعيد

سلطـــان عُمـــان
١٤ يناير ٢٠٢٠، مجلس عُمان

المحتويات

كلمة معالي الوزير الموقر ١٠

الفصل الأول : التشريع والحوكمة ١٢

- السياسات ١٤
- التنظيم والتشريع ١٨
- الحوكمة ٢٠

الفصل الثاني : التحول الرقمي ٢٤

- مؤشرات السلطنة في التقارير الدولية ٢٦
- الحكومة الإلكترونية والخدمات الذكية ٢٨

الفصل الثالث : المشاريع والبنى الساسية ٣٢

- مشاريع الطرق ٣٤
- مشاريع الصيانة السنوية للطرق الترابية ٤٠
- مشاريع تقنية المعلومات ٤٢

الفصل الرابع : الحركة التشغيلية ومتابعة الأداء ٤٤

- أداء المشغلين ٤٧
- بيانات الحركة التشغيلية ٥٠

الفصل الخامس :التطوير المؤسسي وتنمية القدرات ٦٦

- مؤشرات الموارد البشرية ٦٨
- مركز ساس لريادة الأعمال ٧٠
- التدريب التخصصي في تقنية المعلومات ٧٢

الرؤية

منظومة متكاملة للنقل والاتصالات وتقنية المعلومات ممكنة لتنويع الاقتصاد والإبتكار والرفاه.

الرسالة

توفير بنية متطورة للنقل والاتصالات وتقنية المعلومات آمنه ومتكاملة مع التنمية العمرانية والاقتصادية تستجيب لمتطلبات المستقبل والإستدامة بما يحقق رؤية عُمان ٢٠٤٠.

القيم

الثقة، الكفاءة، الإبتكار، الشفافية.

الأهداف

١. بنية أساسية ممكنة لمواكبة المستجدات والمتغيرات.

٢. قطاعات ممكنة للشأن الاقتصادي وبيئة أعمال داعمة تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي.

٣. منظومة فاعلة لتأهيل الكفاءات الوطنية بحسب متطلبات سوق العمل.

٤. بيئة تنظيمية و تشريعات مرنة لحوكمة القطاع.

كلمة معالي المهندس الوزير

بداية أتوجه بالحمد والثناء لله عز وجل على كل ما أنعم به علينا وتحقق في قطاعات النقل والاتصالات وتقنية المعلومات ، حيث تقوم هذه الوزارة بالإشراف على عدد من المشاريع الوطنية؛ كالموانئ والمطارات الحديثة التي تربط السلطنة بدول العالم الخارجي وتُسهم في تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات الإقتصادية والصناعية والتجارية والسياحية وغيرها.

وعلى المستوى الداخلي؛ تعمل الوزارة على إنشاء شبكة الطرق الإسفلتية والترابية وتشجيع الشركات العاملة في قطاع النقل بهدف ربط كافة محافظات وولايات السلطنة؛ الأمر الذي يساعد في سهولة تنقل الأفراد إلى جانب دور تلك الشبكة في حركة التجارة الداخلية وتطوير مختلف القطاعات التي تعتمد في نموها على النقل والاتصالات.

وجنباً إلى جنب مع تلك المشاريع؛ تعمل الوزارة على توفير البنى الأساسية اللازمة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بهدف تحقيق توجه السلطنة نحو الحكومة الإلكترونية، كما تعمل على تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ليكون ركيزة أساسية داعمة للقطاعات اللوجستية ضمن رؤية عُمان ٢٠٤٠.

مدركين تماماً أن ذلك لن يتم لولا تظافر جهود العاملين في هذا الوزارة بكل قطاعاتها وحرصهم الشديد على المساهمة في البناء، واضعين نصب أعينهم تحقيق رؤية الوزارة بأن تكون منظومة متكاملة للنقل والاتصالات وتقنية المعلومات ممكنة لتنويع الاقتصاد والإبتكار والرفاه، وتحقيق توجهاتها الإستراتيجية (بنية أساسية متكاملة ومستدامة،التنويع الاقتصادي،المهارات والقدرات،الحوكمة المؤسسية). فلهم منا جزيل الشكر والتقدير على العطاء المبذول لخدمة هذا الوطن المعطاء، مؤكدين سعي الوزارة إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق الطموحات والتطلعات الموضوعة من خلال خططها السنوية.

وبدورنا نجدد الإلتزام في العام القادم -بمشيئة الله- نحو مواصلة العطاء ودعم مسيرة التنمية لما فيه مصلحة الوطن والمواطن، موقنين بأن رؤية عمان ٢٠٤٠ ماضية في طريقها الصحيح بسواعد أبناء عمان الأوفياء. سائلين الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً ويسدد خطانا لخدمة هذا الوطن العزيز تحت ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

المهندس
سعيد بن حمود بن سعيد المعولي
وزير النقل والإتصالات وتقنية المعلومات

الفصل الأول :
التشريع والحوكمة

ترتكز رؤية وزارة النقل والإتصالات وتقنية المعلومات على أن تكون منظومتها متكاملة وممكنة لتنويع الاقتصاد والإبتكار والرفاه، ومن أجل ذلك تقوم بشكل مستمر بإعداد السياسات والإستراتيجيات ومتابعة تنفيذها بما يتوافق مع أهداف الوزارة الإستراتيجية، وكل ذلك لا يتأتى إلا من خلال الإدارة الناجحة لمقومات المنظومة كافة وضمان التشغيل الأمثل لهذه المقومات، ويلخص هذا الفصل كافة ما تم في سبيل ذلك.

التشريع والحوكمة

السياسات

السياسة العامة للنقل

أقر مجلس الوزراء الموقر وثيقة السياسة العامة للنقل (بالتمرير) على أن تقوم الوزارة بمراجعتها دورياً، و تقديم تقارير سنوية لمجلس الوزراء الموقر حول سير عمل الوثيقة وخطتها.

الإستراتيجيات

تواصل الوزارة بشكل مستمر متابعة الإنجاز في ما تم تحقيقه في الإستراتيجيات المعتمدة من قبل المنفذين لهذه الإستراتيجيات، ومثال على ذلك:

الإستراتيجية الوطنية للقطاع اللوجستي:

تتابع الاستراتيجية الوطنية للوجستيات من خلال المديرية العامة للتخطيط والدراسات بالتعاون مع الجهات المختصة وذلك بتحفيز وتفعيل المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الوطنية٢٠٤٠،وتهدف إلى إحداث نقلة نوعية في أنظمة إنجاز المعاملات.

بلغت مساهمة القطاع اللوجستي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٧٣٪ في العام ٢٠٢٠، كما بلغت فرص العمل في القطاع حوالي ٧٩,٢٤٩ وظيفة.

إستراتيجية النقل العام

تم إعتماد إستراتيجية النقل العام (٢٠١٥-٢٠٢٥) خلال عام ٢٠١٧م من قبل مجلس الوزراء الموقر، وتم إعدادها بغرض تحسين النقل العام في محافظة مسقط وتشمل مختلف وسائل النقل العام كالباصات وسيارات الأجرة ووسائل التنقل غير الميكانيكية، وستمر تنفيذ هذه الخطة حتى العام ٢٠٤٠، وتُعنى الوزارة بمتابعة تنفيذ هذه الإستراتيجية.

إستراتيجية الإدارة البحرية

أعدت الوزارة مسودة إستراتيجة الإدارة البحرية بالإتفاق مع المنظمة البحرية الدولية وذلك لضمان الوفاء بإلتزاماتها ومسؤولياتها الواردة في متطلبات الإتفاقيات الدولية، حيث تعكس هذه الإستراتيجة في مضمونها الأهداف و التوجهات المستقبلية للإدارة البحرية في صناعة النقل البحري و خدماته على الصعيد الوطني مع الأخذ في الإعتبار التطورات والمتطلبات الإقليمية والدولية.

الموقف التنفيذي للإستراتيجية اللوجستية الوطنية ٢٠٤٠ وأثرها على الجانب الإقتصادي:

تسهيل التجارة

محطات التفتيش الواحدة

- ٦ محطات للتفتيش : ميناء صلالة – مطار مسقط – مطار صلالة – ميناء السويق- ميناء خصب-ميناء الدقم
- تقليص زمن التخليص الجمركي في الموانئ : بلغت ٦ ساعات في ٢٠٢٠
- تقليص زمن المكوث في المطارات: بلغت (٤) ساعات في ٢٠٢٠
- فتح الحاويات للتفتيش مرة واحدة فقط

التدقيق اللاحق

- تفعيل آلية تطبيق مبادرة التدقيق اللاحق في نظام بيان الإلكتروني
- تسريع عمليات تخليص البضائع في الموانئ
- خفض زمن مكوث البضائع في الموانئ
- تقليص زمن المكوث في المطارات

رفع كفاءة القطاع

- إطلاق مبادرة المؤشرات الوطنية لكفاءة القطاع اللوجستي (تميز)
- إصدار اللائحة التنفيذية لعمل وكلاء وخطوط الشحن
- وضع شرط تسليم بيان الحمولة قبل ٤٨ ساعة من وصول السفينة
- تطبيق نظام العمل ٧/٢٤ لوكلاء وخطوط الشحن
- تسريع عمليات تخليص البضائع في الموانئ: ٩٠٪ من البضائع يتم تخليصها في الساعة الأولى من طلب التخليص

الشراكة مع القطاع الخاص

- منح شهادة المشغل الإقتصادي المعتمد
- توقيع مذكرة تفاهم وتعاون لدعم البحث العلمي والإبتكار
- تشكيل الجمعية العمانية اللوجستية

تطوير نظام عبور داخلي	• منح ترخيص المستودعات الجمركية لعدد ١٤ مستودع • إمكانية القيام بأعمال القيمة المضافة في المستودعات الجمركية • تقليل تكاليف عبور البضائع للمناطق الحرة • تفعيل وتشغيل الممرات الجمركية الآمنة (الموانئ والمناطق الحرة، والمستودعات الجمركية)
الوصول إلى المعلومات	• وضع إجراءات موحدة للمنافذ البحرية • تعيين نقاط إتصال بالمنافذ الجمركية • تقليل تكاليف عبور البضائع للمناطق الحرة
مجتمع لوجستي رقمي	• تفعيل أمر التسليم الإلكتروني • تفعيل أمر الإفراج الإلكتروني بالموانئ • تسليم بيان الحمولة إلكترونياً • ربط وكلاء وخطوط الشحن مع نظام بيان • منصات الدفع الإلكتورني للموانئ ووكلاء الشحن

الرأسمال البشري	
برنامج سواعد	• تنظيم أكثر من (٥٠٠) زيارة ميدانية للطلاب للشركات اللوجستية الخاصة والعامة • تقديم ورش عمل ومحاضرات إفتراضية لأكثر من ٢٧٠٧ مشارك
حاضنة إبحار	• إطلاق أول حاضنة لوجستية بالقطاع (إبحار) • المشاركة في معرض (إبدأ مشروعك) لعرض الفرص الإستثمارية بالقطاع • تم إختيار (١١) شركة ناشئة في ٢٠١٩-٢٠٢٠ للمشاركة في السنة الثانية من برنامج الإحتضان
الجمعية العمانية للوجستيات	• ترخيص وإنشاء وحدة المهارات بالقطاع اللوجستي
التقنية	
العيادة التقنية اللوجستية	• ٩٢ مستفيد من الشركات الناشئة والصغيرة والطلبة في القطاع اللوجستي • تقديم أكثر من ٨٥ ساعة من الإستشارات التقنية اللوجستية
التجارب التقنية Tech Try	• استخدام تقنية الدرون في ميناء الدقم لأغراض المراقبة الأمنية • تطبيق تقنية البلوكتشين في ميناء صلالة منصة Trade Lense متابعة حركة الحاويات

التنظيم والتشريع

التنظيم

تقوم الوزارة بمتابعة الإرتقاء بمستوى الأداء المؤسسي على الصعيدين الرقابي والتشغيلي، وتعمل جاهدة على تحديث وإصدار العديد من اللوائح التنظمية لمختلف قطاعاتها، ونستعرض هنا أهم ما تم بهذا الشأن خالل العام ٢٠٢٠م.

أولاً: النقل البحري

تعمل الوزارة ممثلة بالمديرية العامة للشؤون البحرية على إصدار عدد من اللوائح البحرية في إطار الاهتمام بالجوانب المتعلقة بالملاحة و النقل والأمن والسلامة البحرية ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم في تلك المجالات وخلال هذا العام أصدرت المديرية ثلاث لوائح وهي:

- اللائحة التنظيمية لتزويد السفن بالوقود في الموانئ العُمانية.
- لائحة تنظيم عمل وترخيص الوحدات البحرية السياحية واليخوت وقوارب النزهة وقوارب الرياضات المائية.
- لائحة تنظيم عمل وكلاء السفن ووكلاء الحمولة.

القانون البحري

إنتهت الوزارة من مسودة تحديث القانون البحري، ومن المخطط أن تقوم الوزارة بإحالة القانون إلى وزارة العدل والشؤون القانونية في مطلع العام المقبل ليتم إحالته لاحقاً إلى مجلس الوزراء الموقر للإعتماد النهائي.

الإتفاقيات الدولية والثنائية:

جاري التنسيق مع باقي المخطط للتوقيع معها خلال هذا العام.

ثانياً: النقل البري

التشريعات

الطرق والنقل البري

قانون الطرق العماني

تقوم الوزارة بإعداد مسودة قانون الطرق العُماني بالتعاون مع الجهات المعنية في السلطنة ويُعد هذا القانون عند إكتماله كأداة من أدوات إدارة أصول النقل بالسلطنة، والتي ستعمل على الحفاظ على هذه الطرق وضمان مستوى تشغيلي عالي وتشجيع وتسهيل إستطلاع الفرص الإستثمارية.

قانون النقل المتعدد الوسائط للبضائع

أعدت الوزارة مسودة قانون النقل المتعدد الوسائط للبضائع في السلطنة، وتم مناقشتها مع الجهات المعنية وسيتم رفعها إلى مجلس الوزراء الموقر للنظر فيها وإعتمادها بحلول العام المقبل، الجدير بالذكر بأن القانون يأتي لإستكمال العمل على تطوير نظام متكامل للنقل واللوجستيات، وكذلك رفع الكفاءة والتنافسية لدى السلطنة ، من خلال سد الثغرة القانونية في منظومة النقل متعدد الوسائط واللوجستيات وتسهيل وتعزيز التجارة الدولية و تطوير الكفاءات بالسلطنة وتنمية الاقتصاد العُماني.

الاتفاقات الثنائية والدولية

تم التصديق على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لعقد النقل البري الإلكتروني (CMR) بموجب المرسوم سلطاني رقم (٢٠٢٠/١١٤) وذلك بهدف:

- توحيد وثائق النقل: وثيقة (CMR).
- مواءمة شروط التعاقد والمسؤولية.
- ترشيد تكاليف النقل ومواءمة شروط التأمين.
- تسهل الشفافية التجارية.
- تحديد الأطراف في عقد النقل وشروط النقل الرئيسية.
- تسهيل الضوابط من قبل الشركاء المتعاقدين والسلطات.

الحوكمة

تقوم الوزارة بتقديم الخدمات الإستشارية للمؤسسات الحكومية في تحديد وإتباع أفضل الإجراءات في مجال تقنية المعلومات، كما تقوم الوزارة بإعداد ومراجعة وإصدار وثائق تشمل السياسات العامة التي تتبعها المؤسسات الحكومية ومعايير الأنظمة وأطر العمل وإرشادات التشغيل وإدارة تقنية المعلومات في الجهات الحكومية، وقد حققت الوزارة مجموعة من الإنجازات خلال هذا العام حسب ما هو موضح أدناه:

السياسات

١. سياسة إستمرارية خدمات التقنية والإتصالات
٢. سياسة الوصول عن بعد لموارد وبيئة التقنية والإتصالات
٣. سياسة البيانات الحكومية المفتوحة
٤. سياسة استضافة البيانات والمواقع

أطر العمل

١. إطار عمل تقديم الخدمات الحكومية الإلكترونية
٢. إطار عمل أداء تقنية المعلومات
٣. إطار عمل إستمرارية خدمات المعلومات
٤. إطار عمل حوكمة الحوسبة السحابية
٥. إطار عمل مخاطر تقنية المعلومات
٦. إطار عمل ضمان تقنية المعلومات
٧. إطار عمل إدارة مشاريع تقنية المعلومات

المعايير

١. معايير خدمات التقييم الأمني
٢. معايير الإستضافة السحابية

الإسترشادات

١. الدليل الإرشادي لتبني البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر (FOSS)
٢. إرشادات الضوابط الأساسية الأمنية
٣. إرشادات حوكمة الأمن السيبراني

التعاميم

١. رخص برمجيات أوراكل لوحدات الجهاز الإداري للدولة والشركات الحكومية
٢. الضوابط الخاصة بشاغلي الوظائف ذات الصلة بأمن المعلومات وإدارة الشبكات وقواعد البيانات
٣. ضوابط استخدام تطبيقات الاتصال المرئي في وحدات الجهاز الاداري للدولة
٤. برنامج اعتماد مزودي خدمات تقنية المعلومات - خدمات التقييم الأمني
٥. حول الدليل الارشادي لتبني البرمجيات الحرة ومفتوحة المصدر في المؤسسات والشركات الحكومية
٦. حول المعايير الأساسية لأمن قواعد البيانات لوحدات الجهاز الاداري للدولة

برامج الإلتزام الحكومي

تهدف الوزارة من خلال برنامج الإلتزام الحكومي إلى التأكد من إستيفاء وإلتزام وحدات الجهاز الإداري للدولة بالسياسات والمعايير الصادرة من الوزارة ودعم عجلة التحول الرقمي الحكومي مما ينعكس إيجاباً على تطوير تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وإرتقاء السلطنة وتقدمها في مجال الحكومة الإلكترونية. تم تدشين النسخة الأولى للبرنامج في الربع الرابع من العام ٢٠١٩م، وتجدون هنا آخر ما تم إنجازه في هذا الشأن في العام ٢٠٢٠م:

م	المشاريع	الوصف
١	الورشة التوعوية السنوية لحلقات الوصل في وحدات الجهاز الإداري للدولة	عقدت في مطلع شهر أبريل و شاركت بها ١٤ جهة، وتم من خلالها شرح المتطلبات التي يشملها برنامج الإلتزام الحكومي واستعراض آليات التقييم الذاتي .
٢	التقييم الذاتي السنوي	نشاط تقوم من خلاله وحدات الجهاز الإداري للدولة بتقييم إلتزامها بإستخدام منصة التقييم الذاتي الإلكترونية الخاصة بوزارة النقل والإتصالات وتقنية المعلومات، حيث تعد هذه النسخة الثانية التي تم أداؤها في منتصف شهر أبريل من العام ٢٠٢٠ واستمرت لمدة شهر كامل.
٣	التدقيق الميداني	تم أداء أنشطة التدقيق الميداني لبرنامج الإلتزام الحكومي لخمس وحدات بالجهاز الإداري للدولة والذي أدى الى اكتشاف عدد من الفجوات المتعلقة بإجراءات وتطبيقات العمل في عدة مجالات أساسية بتقنية المعلومات، تم من خلال ذلك اعداد تقارير تتضمن التوصيات اللازمة للتعامل مع تلك الفجوات وتحسينها.

الجدول (١): برامج الإلتزام الحكومي

برنامج الإعتماد الخاص بمزودي خدمات تقنية المعلومات

تقوم الوزارة حالياً بتنفيذ برنامج الإعتماد حسب متطلبات ومعايير ومواصفات تقنية وإدارية حددتها الوزارة على ضوء أفضل الممارسات الدولية ليتسنى لمزودي الخدمات تقديم خدماتهم بكل جودة وشفافية وقدرة على استيفاء متطلبات وحدات الجهاز الاداري للدولة سواء كانت في الإستشارات أو تطوير الحلول أو أمن المعلومات أو تطبيقات قواعد البيانات أو خدمات الإستضافة وغيرها من الخدمات. وفي هذا الشأن تم تدشين البرنامج في الربع الأخير من العام المنصرم ومن المخطط له أن يتم البدء بتطبيقه في مطلع ٢٠٢١ على عدة مراحل ابتداءاً بالمرحلة الاختبارية التي إشتملت على اعتماد مزودي الخدمات التالية:

م	الخدمة المعتمدة	الوصف
١	خدمات التقييم الأمني	خدمات تهدف إلى إختبار للتصميم الأمني والإختراق وغيرها من خدمات التقييم الأمني لحماية وحدات الجهاز الاداري بالدولة من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية من خلال تحديد وتقييم الثغرات والمخاطر المحتملة، وإتخاذ الإجراءات الإحترازية لتلافيها، كما تشمل كذلك خدمات التدقيق الخاصة بالمعايير الأمنية وجاهزية الإجراءات المتعلقة بها.
٢	الخدمات السحابية والإسضافة	خدمات يتم من خلالها توفير منصات حفظ وتخزين وإستعادة البيانات ومعالجتها، ويشمل ذلك خدمات الإستضافة ومراكز البيانات والبنى التحتية لوحدات الجهاز الإداري بالدولة.

الجدول (٢): برنامج الإعتماد الخاص بمزودي خدمات تقنية المعلومات

ونلخص هنا أهم ما تم إنجازه في هذا الخصوص خلال العام ٢٠٢٠م:

- الشركات المعتمدة في الخدمات السحابية والاستضافة: تم إعتماد مزودين إثنين في الخدمات السحابية والإستضافة (عمان داتا بارك وداتا تو كلاود).
- الشركات المعتمدة في خدمات التقييم الأمني: تم إعتماد ثلاثة مزودين في خدمات التقييم التقني وهما: عمان داتا بارك والمجموعة الوطنية للخدمات الأمنية وتي يو في راينلاند
- ومن المخطط له أن يتم تدشين الحزمة الثانية من خدمات برنامج الإعتماد في مطلع العام ٢٠٢١م

الفصل الثاني :
التحول الرقمي

مؤشرات السلطنة في التقارير الدولية

ترتيب السلطنة في تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية

المؤشر	٢٠١٨ الترتيب	٢٠١٨ القيمة	٢٠٢٠ الترتيب	٢٠٢٠ القيمة
المؤشر العام	٦٣	٠,٦٨٥	٥٠	٠,٧٧٥
مؤشر الخدمات الإلكترونية	٤٣	٠,٨١٣	٢٤	٠,٨٥٣
مؤشر البنية الأساسية للإتصالات	٦٤	٠,٥٤٠	٦٣	٠,٦٩٧
مؤشر المشاركة الإلكترونية	٤٣	٠,٨٣٢	٣٨	٠,٨٣٣

ترتيب السلطنة في تقرير الجاهزية الشبكية

المؤشر	٢٠١٨ الترتيب	٢٠١٨ القيمة	٢٠٢٠ الترتيب	٢٠٢٠ القيمة
مؤشر الجاهزية الشبكية	٥٥	٥٢,٨٧	٤٤	٥٥,٣٣

ترتيب السلطنة في تقرير مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الإصطناعي

المؤشر	٢٠١٩ الترتيب	٢٠١٩ القيمة	٢٠٢٠ الترتيب	٢٠٢٠ القيمة
مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الإصطناعي	٥٩	٥٣,٢١	٤٨	٥٢,١٠

ترتيب السلطنة في تقرير مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي

المؤشر	٢٠٢٠ الترتيب	٢٠٢٠ القيمة
مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي	٥	٥٦,٩

ترتيب السلطنة في تقرير المؤشر الدولي للجاهزية في الأمن السيبراني

المؤشر	٢٠١٨ الترتيب	٢٠١٨ القيمة
مؤشر الأمن السيبراني العالمي	١٦	٠,٨٦٨

ترتيب السلطنة في تقرير جرد البيانات المفتوحة

المؤشر	٢٠١٨ الترتيب	٢٠١٨ القيمة	٢٠٢٠ الترتيب	٢٠٢٠ القيمة
مؤشر جرد البيانات المفتوحة	٢٧	٦٦	١١	٧٨

الحكومة الإلكترونية والخدمات الذكية

تقود الوزارة برنامج التحول الرقمي الذي يعتبر الداعم الأساسي للقطاعات اللوجستية والحيوية بالسلطنة، وماله من أثر في رفد الاقتصاد الوطني بعوائد كبيرة، إلى جانب إشراف هذه الوزارة على تحسين الإجراءات وتبسيط العمليات وأتمتت وتطوير الخدمات الإلكترونية في السلطنة وذلك بالتعاون مع المؤسسات الحكومية، ويليه أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في العام ٢٠٢٠م:

- دعم المؤسسات الحكومية في مجال التحول الرقمي وتمكينها من تدشين عدد ٦٣ خدمة إلكترونية جديدة
- إستكمال تطوير نموذج التمويل المالي المستدام لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة
- تطوير نموذج الشراكة الإستراتيجية لدعم تنفيذ مشاريع ومبادرات برنامج التحول الرقمي الحكومي
- تطوير خارطة طريق برنامج التحول الرقمي الحكومي والخطة التنفيذية ٢٠٢١-٢٠٢٥
- تطوير مقترح تطوير البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الإلكترونية
- دعم وتمكين إطلاق مشاريع التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية ابرزها:

  - منظومة إدارة تصاريح القوى العاملة لوزارة العمل
  - مشروع التعداد الإلكتروني ٢٠٢٠
  - منصة الخدمات الإلكترونية للهيئة العامة للمياة (ديم)
  - منصة الخدمات الإلكترونية للخدمات المائية لوزراة البلديات الأقليمة وموارد المياة آنذاك

- تطوير مقترح المبادرة الرقمية للتسجيل الموحد لتمكين الاستثمار الأجنبي
- دعم وتمكين عدد ٥٣ مؤسسة حكومية من مراجعة وتطوير خطة التحول الرقمي المؤسسية ٢٠٢١-٢٠٢٥
- تطوير قياس الإجادة في التحول الرقمي المؤسسي ونضج الخدمات الإلكترونية ٢٠١٩
- الشراكة مع مكتب إدارة الخدمات الحكومية الإلكترونية البريطاني لتطبيق أفضل الممارسات وتحقيق نهج البوابة الموحدة للخدمات الإلكترونية
- تقديم الدعم الإستشاري في الأعمال الإلكترونية والتقنية لعدد من المؤسسات الحكومية ومشاريع التحول الرقمي أبرزها:

- إعداد المتطلبات الفنية والتقنية لمشروع التحول الرقمي للإدارة المالية الموحد
- تطوير مشروع التحول الرقمي للخدمات الإلكترونية لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني
- تطوير مشروع التحول الرقمي للخدمات الإلكترونية لوزارة التراث والسياحة
- تطوير مشروع التحول الرقمي للخدمات الإلكترونية لوزارة التنمية الإجتماعية
- تطوير المشروع الوطني المركزي لإدارة المراسلات الإلكترونية (وصول)
- إعداد وتطوير المتطلبات الفنية والتقنية لمشروع منظومات قياس الأداء الفردي والمؤسسي وموازنة البرامج والأداء
- تحليل المناقصة وتطوير العقد لمشروع تطوير منظومة التحول الرقمي للمجلس العماني للإختصاصات الطبية
- الدراسة الإستشارية لتوثيق وتطوير وتبسيط الإجراءات وهندسة العلميات للهيئة العامة للتعدين (سابقا)
- مراجعة العروض الفنية والمالية لتطوير منظومة إدارة الموارد المؤسسية للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية
- تطوير المنصة الإلكترونية لخدمات الهيئة العامة لحماية المستهلك
- دراسة متطلبات تطوير منظومة التصحيح الإلكتروني لوزارة التربية والتعليم
- دراسة تخصيص البنى الاساسية الرقمية لوزارة النفط والغاز
- تطوير المنصة الوطنية للتأمين الصحي للهيئة العامة لسوق المال
- تطوير المنظومة الموحدة للتقارير المالية السنوية للهيئة العامة لسوق المال
- تطوير النسخة الثانية لمشروع أستثمر بسهولة
- دراسة الفجوات الرقمية للجاهزية الرقمية لوزارة التجارة والصناعة (سابقا)
- مبادرة إعادة هيكلة رسوم الخدمات الحكومية بالتعاون مع فريق عمل مبادرة توازن
- تطوير مشروع برامج أتمتة المكاتب ونظام إدارة المخازن بالهيئة العامة للمخازن والإحتياطي الغذائي
- تطوير المنصة الموحدة لإدارة تصاريح المرافق
- تطوير المنصة الرقمية لتحليل البيانات اللحظية والتنبؤ المستقبلي للبرنامج المركزي للأمراض غير المعدية
- تكامل الخدمات الإلكترونية الحكومية المشتركة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي

- رصد ومتابعة إدارة مشاريع التحول الرقمي قيد التنفيذ في المؤسسات الحكومية لضمان التنفيذ المرن وتحقيق أفضل الممارسات
- تأهيل مدراء مشاريع التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية من إستخدام الأدوات وتطبيق النماذج الموحدة في إدارة مشاريع التحول الرقمي في القطاع العام
- تمكين المؤسسات الحكومية من تطبيق أفضل الممارسات لضمان سير تنفيذ المشاريع والحد من تأثير تداعيات جائحة كوفيد ١٩
- إستكمال تحسين لوحات قيادة ومتابعة مشاريع التحول الرقمي وتضمين أكثر من ٧٠ سجل للبيانات المتعلقة بمشاريع التحول الرقمي
- الإستمرار في إدارة وإستدامة عمل البوابة الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية والرد على أكثر من ١٠ آلاف استفسار لمستخدمي البوابة
- تطوير المحتوى الرقمي للبوابة ونشر ٣٥٥ مصدر للبيانات المفتوحة للقطاعات الحيوية والمؤسسات الحكومية الخدمية
- تمكين المؤسسات الحكومية من تعزيز واجهات المستخدم الرقمية ورفع مستوى الوصول إلى قنواتها الإلكترونية حتى تكون متوافقة مع سهولة الإستخدام لكافة الفئات المستفيدة منها
- تطوير المنصة الموحدة للدردشة الذكية Chatbots وتمكين تطبيقها على مستوى ٦ مؤسسات حكومية
- الإشراف والإدارة على أعمال اللجنة الرئيسية للإبتكار التقني الداعمة لجائحة كوفيد ١٩
- تمكين عدد من المؤسسات الحكومية لتطوير وتطبيق خطة إدارة التغير المؤسسي أبرزها:

  - إعداد وتنفيذ خطة إدارة التغيير لوزارة التنمية الإجتماعية
  - إعداد وتنفيذ خطة إدارة التغيير لوزارة التراث والسياحة
  - إعداد وتنفيذ خطة إدارة التغيير لوزارة الإسكان والتنمية العمرانية

- مشاركة المعرفة وتمكين القدرات البشرية في المؤسسات الحكومية عبر تنظيم عدد من ورش العمل التوعوية والتخصصية في مجالات مختلفة للتحول الرقمي أبرزها:

  - تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال إدارة مشاريع التحول الرقمي
  - إستمرار تنفيذ مشاريع التحول الرقمي في ظل جائحة كوفيد ١٩ وفق معهد إدارة المشاريع كأفضل الممارسات
  - التطبيق العملي لأدوات إدارة المشاريع لأكثر من ٤٠ عضوا من المؤسسات الحكومية
  - عروض توعوية في مجال إدارة مشاريع التحول الرقمي

الفصل الثالث :

المشاريع والبنى الأساسية

المشاريع والبنى الأساسية

مشاريع الطرق

تسعى وزارة النقل والإتصالات وتقنية المعلومات بخطى متسارعة في توسيع شبكة الطرق الرئيسية والثانوية التابعة لها، كما تستمر في تحديث هذه الشبكة من خلال رفع كفاءة الطرق وازدواجيتها مع إعطاء السلامة المرورية أهمية كبرى أثناء تصميم وتنفيذ الطرق، كما وتعمل الوزارة على ربط المناطق الريفية بالمراكز الحضرية عن طريق توسيع شبكة الطرق الترابية بالسلطنة.

قامت الحكومة الرشيدة ممثلة بوزارة النقل والإتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء شبكة من الطرق الإسفلتية والترابية إمتدت لتربط كافة مناطق وولايات السلطنة ببعضها، كما تربط بعض طرق السلطنة بالدول المجاورة، وقد عكفت الوزارة على إنهاء أعمال الدراسة والتصميم للعديد من مشاريع الطرق الحيوية حيث يتم تصميم هذه الطرق وفقا لأفضل المعايير العالمية والمواصفات الدولية وأعلى مستويات لعناصر السلامة المرورية. كما يتم تصميم هذه الطرق لتكون صالحة لحركة المرور في مختلف الأجواء المناخية ولا تنقطع أثناء هطول الأمطار وجريان الأودية. كما تقوم الوزارة على تنفيذ العديد من الطرق الحيوية في السلطنة وقد بلغت أطوال الطرق المعبدة التي تنطوي تحت مسؤولية هذه الوزارة حتى نهاية شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٠م حوالي (١٦,٠١٣) كيلومتر ، فيما بلغت أطوال الطرق الترابية (١٧,٦٩) كيلومتر تقريبا مما يتيح للمواطنين والمقيمين التنقل بين أرجاء السلطنة بسهولة ويسر.

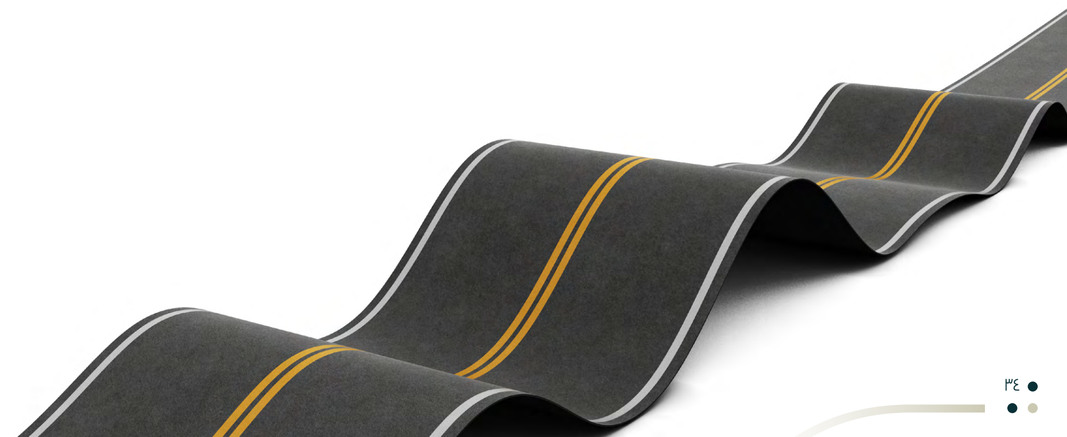

الطرق	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الإسفلتية	١٥,٦٤٦	١٥,٧٨٩	١٦,٠١٣
الترابية	١٧,١٣٥	١٧,١٣٥	١٧,٦٩
الإجمالي	٣٢,٨٧٢	٣٢,٩٢٤	٣٣,٠٨٢
نسبة الطرق الإسفلتية (٪)	٤٧,٧٪	٤٨,٠٪	٤٨,٤٪
نسبة الطرق الترابية (٪)	٥٢,٣٪	٥٢,٠٪	٥١,٦٪

الجدول (٣): إجمالي الطرق الإسفلتية والترابية لعام ٢٠٢٠م مقارنةً بالعامين السابقين

وقد شهد قطاع النقل بعض الإنجازات خلال عام ٢٠٢٠م في مجال تصميم مشاريع الطرق أهمها الإنتهاء من إعداد مستندات المناقصة الخاصة بمشروع إضافة الحارتين الثالثة والرابعة على طريق الرسيل – بديد المزدوج(الجزء الثاني) الجزء الثاني - من دوار برج الصحوة وحتى تقاطع مسقط السريع بطول٨,٣٣ كم،كما تم الإنتهاء من تصميم وإعداد مستندات المناقصة لعدة مشاريع أهمها :

إزدواجية طريق شناص – محضة، يبلغ طول الطريق حوالي **٤٩** كم

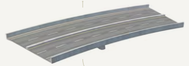

إزدواجية طريق وادي صاع - حفيت (محافظة البريمي) وطريق عبري الإلتفافي (محافظة الظاهرة) بطول **١٠٣** كم

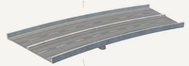

مشروع رفع كفاءة طريق وادي بني عمر بولاية صحم بطول إجمالي **٤٢** كم

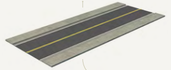

الجدير بالذكر أن الوزارة إنتهت من تنفيذ عدد من المشاريع وتم إفتتاحها للحركة المرورية خلال عام ٢٠٢٠ م حيث بلغت أطوالها حوالي (١٧٢,٣٣) كيلومترا ، وقد تم الإنتهاء كلياً من تنفيذ عدد (٥) مشاريع طرق أسفلتية تشمل جسور أودية وتقاطعات وأنفاق لعبور المركبات والمشاه ، بالإضافة إلى الإنتهاء بشكل جزئي من عدد (٥) مشاريع طرق أسفلتية وفتح أجزاء منها للحركة المرورية بطول حوالي (٧٨,١٤) كيلومترا كما هو مبين في الجدول أدناه ، بالإضافة إلى قرب الإنتهاء من الجزء الأخير من طريق أدم-هيما-ثمريت بولاية هيما وذلك خلال منتصف عام ٢٠٢١ م.

اسم المشروع	الطول الكلي للمشروع (كم)
تصميم وإنشاء طريق منفذ أسود الحدودي	٦,٥٣
مشروع إنشاء طريق الباطنة السريع (وصلة السويق)	١٨,٦٠
إزدواجية طريق بركاء -نخل	٣٨,٥٠
إزدواجية طريق عبري /ينقل (المرحلة الثانية)	٣٤
إنشاء طريق الشرقية السريع (المرحلة الثانية الجزء الأول)	٧٦,١٠
إجمالي أطوال الطرق المنفذة	**١٧٣,٧٣**

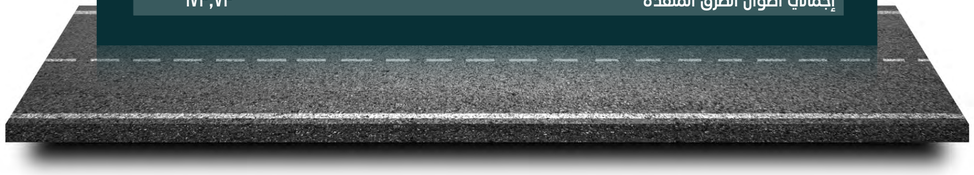

جدول (٤): مشاريع الطرق التي تم الإنتهاء من تنفيذها كلياً خلال ٢٠٢٠م

الأعمال التي تضمنتها مشاريع الطرق الأسفلتية المنتهية خلال عام ٢٠٢٠م

١٢
تقاطعات علوية

٨
جسور عبور الأودية

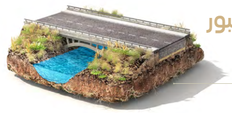

١٣
أنفاق عبور المركبات

٤
أنفاق لعبور المشاة

٥٠٧
مواقع العبارات الصندوقية

الأعمال الجاري تضمينها في مشاريع الطرق الأسفلتية الجاري تنفيذها خلال عام ٢٠٢١م

١٨
تقاطعات علوية

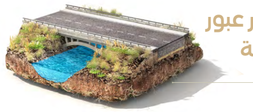

١٣
جسور عبور الأودية

٥
جسور علوية للمركبات

١٣
أنفاق عبور المركبات

٢
أنفاق لعبور المشاة

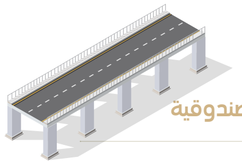

٩٤٧
مواقع العبارات الصندوقية

اسم المشروع	الطول الكلي للمشروع (كم)
إزدواجية طريق أدم ثمريت الجزء الأول + أ٣	١٩٧,٥٠
مشروع إضافة الحارة الثالثة والرابعة على طريق الرسيل / نزوى (الجزء الأول)	٢٧
مشروع إنشاء طريق الباطنة السريع (وصلة صحم)	١٣,٧٠
إنشاء وصلة المنطقة الحرة بصحار	٤
مشروع إنشاء طريق الباطنة السريع (المرحلة السابعة)	٣٥,٢٥
إزدواجية الطريق من دوار شركة الغاز إلى دوار بلاد صور	١٤,٠٠
تنفيذ طريق العبيلة/ الفياض بمحافظة البريمي	٤٠,٩٠
تصميم و تنفيذ و رفع كفاء طريق سيح قطنة بنيابة الجبل الأخضر	٩,١٥
تصميم و تنفيذ الاعمال المتبقية على طريق سنت وادي الأعلى	٤
إنشاء طريق الشرقية السريع (المرحلة الثانية الجزء الثاني)	٥٥
إجمالي الطرق الجاري تنفيذها	**٢٠٠,٦٦**

جدول (٥): مشاريع الطرق الجاري تنفيذها

مشاريع الصيانة السنوية للطرق الترابية

مسندم ٤,٩٢٢ كم

البريمي ٩,٠٧٨ كم

الظاهرة ٢١,١٣٤ كم

الداخلية ٣٣,٢٨٠ كم

ظفار ٢,٩٧٠ كم

شمال الباطنة ١٨,٤٩٣ كم

جنوب الباطنة ١٠,٠٢١ كم

شمال الشرقية ٣٦,٧٤٤ كم

جنوب الشرقية ١٨,٧٦٣ كم

الوسطى ٧,٦٧٤ كم

لايعتد بهذه الخريطة من ناحية
الحدود الإدارية والدولية

مشاريع تقنية المعلومات

تتولى الوزارة عملية تصميم وتطوير والإشراف على تنفيذ البنى الأساسية الخاصة بتقنية المعلومات والمنصات الرقمية للمؤسسات الحكومية لتقديم خدمات إلكترونية، نلخص أدناه ما تم إنجازه في العام ٢٠٢٠م:

البنى الأساسية من الجيل الجديد

مركز البيانات الوطني

يهدف المركز إلى إيجاد بنية أساسية متطورة تتسم بالجودة والكفاءة العالية، وتُساهم في توفير أحدث الخدمات واتباع أفضل الممارسات في مجال تشغيل وإدارة الأنظمة و حفظ البيانات وتأمينها ضد الأحداث الطارئة والكوارث، وتم هذا العام إستضافة ٣٤ مؤسسة حكومية وشبه حكومية.

مركز الإسناد الوطني

تقوم الوزارة من خلاله بمراقبة كفاءة البنى الأساسية والشبكات والتطبيقات الإلكترونية والعمل على مراقبة كفاءة البنى الأساسية والشبكات والتطبيقات والعمل على تلقي الطلبات والاستفسارات التقنية وتتبعها وحل التحديات التقنية بالتعاون مع مزودي خدمات البنى الأساسية. وتلقت الوزارة ١٥٥٨ طلب إسناد من مختلف المؤسسات المستفيدة من الخدمات.

البنية الأساسية المتقدمة - السحابة الحكومية

تقوم الوزارة بتوفير بنية أساسيّة مُشتركة ذات كفاءة وأمان عالية تقوم بإستضافة التطبيقات والأنظمة الرقمية وتوفر الدعم الفني وتساهم في تقليل التكلفة المالية، وبلغ إجمالي عدد المشاريع التي تم إستضافتها في العام ٢٠٢٠ (٣٤) مشروع لمؤسسات حكومية.

البنية الأساسية المتقدمة - المنصة المركزية للتكامل

تهدف إلى تفعيل تبادل البيانات الحكوميةالمشتركة لإستخدام تلك البيانات لتقديم خدماتها الحكومية إلكترونياً بشكل دقيق وسريع وآمن.

المركز الوطني للتصديق الإلكتروني

يقدم المركز الوطني للتصديق الإلكتروني خدمات التصديق الإلكتروني (تم) والتي تتيح للمواطنين والمقيمين إجراء معاملاتهم الإلكترونية على مستوى عالٍ من السرية والمصداقية والموثوقية باستخدام الهوية الإلكترونية في البطاقة الشخصية أو شريحة الهاتف المتنقل الداعمة للتصديق الالكتروني دون الحاجة إلى الحضور إلى موقع توفير الخدمة، ويليه أهم ما إستجد في العام ٢٠٢٠م:

٩ أنظمة إلكترونية ل **٨** مؤسسات حكومية تكاملت وبشكل خاص مع منظومة التصديق الإلكتروني، وهذه المؤسسات هي:

- بلدية ظفار
- هيئة تنظيم الكهرباء
- مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار
- الشبكة العمانية للبحث العلمي والتعليم
- الهيئة العامة للمياه
- شركة مسقط لتوزيع الكهرباء
- هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية
- صندوق تقاعد الخدمة المدنية

إصدار **٢,٢٧٦,٠٧٧** شهادة تصديق إلكتروني في البطاقات الشخصية وبطاقات الإقامة

إصدار **١٢٤** شهادة تصديق إلكتروني للأجهزة

أُجريت **٢,٧٢٠,٦١٤** معاملة حكومية إلكترونية بالإعتماد على التصديق الإلكتروني في شريحة الهاتف النقال

إصدار **٩٧,٨٨٤** شهادة تصديق إلكتروني في شرائح الهاتف النقال

إصدار **٣٦٠** حاوية شهادات تصديق إلكتروني لموظفي المؤسسات (Token PKI)

إجراء **١٢,٠٢٢,٣٩٩** معاملة حكومية إلكترونية بالإعتماد على التصديق الإلكتروني في البطاقة الشخصية

الفصل الرابع :
الحركة التشغيلية ومتابعة الأداء

مؤشرات الأداء في الموانئ العمانية خلال العام ٢٠٢٠م مقارنة بالعام ٢٠١٩م

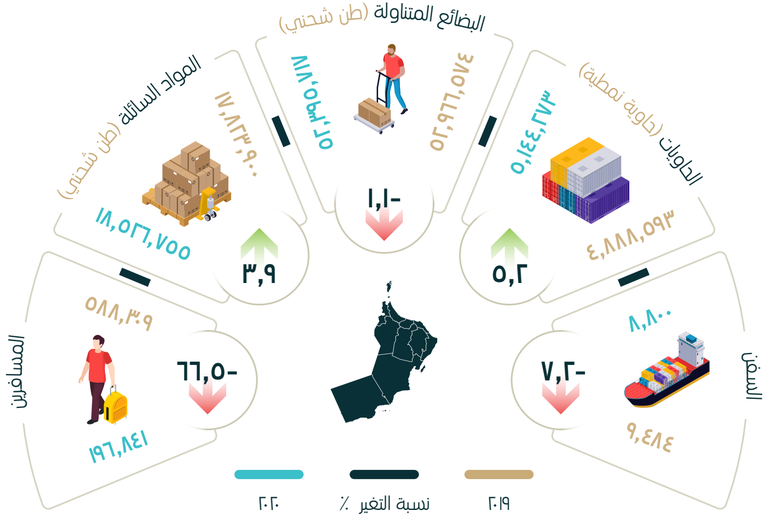

*البضائع المتناولة تتضمن البضائع العامة والبضائع السائبة

**المسافرين (السياح القادمون) عبر السفن السياحية

المشاريع والبنى الأساسية

أداء المشغلين

المجموعة العمانية العالمية للوجستيات (أسياد)

واصلت المجموعة جهودها في تنفيذ الإستراتيجية اللوجستية الهادفة إلى تكامل الخدمات اللوجستيةوتعزيز الربط والتكامل بين أصول المجموعة، حيث فعلت التكامل بين خدمات النقل البحري والحوض الجاف عبر تقديم خدمات مشتركة وتحقيق الموائمة في الأنشطة التجارية بالإضافة إلى دورها في تعزيز التكامل بين الموانئ والمناطق الحرة عبر تنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات كالمستودعات والممرات الجمركية وترخيص وكلاء الشحن ومنح تسهيلات ومميزات عبر المنافذ البحرية والجوية والتي إنعكست إيجاباً على حركة الواردات والصادرات في السلطنة.

ساهمت المجموعة في تحقيق السلطنة لإلتزامها في إتفاقية تسهيل التجارة بنسبة ١٠٠٪، كما وتمكنت المجموعة من تحقيق نمو إيجابي بنسبة ٥٪ في أحجام الحاويات المناولة في ميناء صحار، وصلالة، والدقم، ومرافئ.

الموانئ والمناطق الحرة

وقعت المنطقة الحرة بصلالة اتفاقية لإنشاء مشروع مطاحن ومصانع لغذاء الحيوانات والأسماك بحجم استثمار يصل الى ١٤,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى تقديمها حوافز إستثمارية وتسهيلات لوجستية خلال عام ٢٠٢٠م أسهمت في جذب المستثمرين اليمنيين، كما وقعت المنطقة الحرة في صلالة على إتفاقية مع الشركة العمانية للأبراج لإنشاء أبراج اتصالات وتوفيرها لمشغلي خدمات الاتصالات المتنقلة.

الجدير بالذكر أن المجموعة العمانية العالمية للوجستيات (أسياد) قامت بالتعاون مع المنطقة الحرة بصلالة بحملات تسويقية إلكترونية مكثفة خلال عام ٢٠٢٠م بعنوان «إستثمر بالمنطقة الحرة بصلالة»، وذلك لضمان إستقطاب الإستثمار الخارجي.

خدمات البريد

تعمل شركة بريد عمان على تقديم خدمات بريدية متنوعة وبمعايير عالمية أسهمت في تعزيز وتكامل المنظومة اللوجستية والخدمات التجارية عبر ٨٦ فرعا في مختلف محافظات السلطنة، كما تم تدشين شركة أسياد إكسبريس في الربع الأول من عام ٢٠٢٠م وهي خدمة التوصيل السريع للوثائق والطرود بكفاءة عالية من الباب الى الباب محلياً ودولياً.

ميناء صحار

- استقبل ميناء صحار سفينتين بسعة ١٤,٠٠٠ حاوية نمطية للمرة الأولى عبر خط الشحن الأسبوعي Yang Ming Marine Transport Corp
- تم تسجيل زيادة استثنائية في عمليات المسافنة نتيجة الموقع الاستراتيجي لميناء صحار كبوابة بين الشرق والغرب ونتيجة وجود اتصال مباشر إلى جميع موانئ العالم.

مرافئ

أنشئت مرافئ محطة للعمليات البحرية المشتركة CTOM بالشراكة مع شركة بلجيكية، كما وتشرف مرافئ على :

ميناء السويق

- تم توسعة حوض ميناء السويق وذلك عن طريق نقل رصيف الصيادين لزيادة إستيعاب عدد السفن.
- تم توقيع إتفاقية تأجير أرض لإقامة صوامع لغرض إستقبال وتخزين مواد الاسمنت بميناء السويق.
- بدء الأعمال الإنشائية بميناء السويق لإقامة منطقة تجميع مواد الدولمايت والحجر الجيري والجابرو،بالإضافة الى إنشاء حزام ناقل للرصيف لأغراض التصدير.

ميناء شناص

تم التوقيع بميناء شناص مع مستثمر لبناء وإدارة وتشغيل رصيف بحري عميق بميناء شناص التجاري لمناولة المواد السائبة ومنتجات الكسارات والأسمنت من و إلى السفن.

الحوض الجاف

قامت شركة عمان للحوض الجاف بعمليات الصيانة الدورية لعدد ١٤٢ سفينة في ٢٠٢٠م بالإضافة الى عدد ٣٦ مشروع إضافي لتركيب أنظمة التحكم في الانبعاثات وأنظمة معالجة مياة التوازن للسفن.

الفرص الإستثمارية

مدينة خزائن الاقتصادية

إنطلاقاً من أهداف الوزارة الرامية إلى أن تحتل مركزا عالمياً في قطاع اللوجستيات، تقوم الوزارة ببني العديد من المشاريع الإستثمارية ومن هذه المشاريع مدينة خزائن الاقتصادية . تعد المدينة مشروع وطني واعد في انطلاقته،عالمي في تأثيره وتطلعاته،هادف الى رفد الاقتصاد في السلطنة، والمساهمة في تعزيز مصادر الدخل على النهج الذي رسمه جلالة السلطان_حفظه الله ورعاه_والرؤى التي تمضي عليها البلاد في رؤية عمان٢٠٤٠،يأتي تطوير وإنشاء مدينة خزائن الاقتصادية رافداً اقتصادياً لعمان اليوم والغد مدينة اقتصادية بمعايير عالمية وبنية تحتية متطورة وتصميم عصري يواكب أحدث التطورات والاحتياجات في المدن الاقتصادية الكبرى تتضمن ميناءاً برياً ومنطقة حرة تتمتع بإعفاءات ضريبية جاذبة للاستثمار ومستودعات مجهزة لكافة أنشطة التخزين والخدمات اللوجستية بالإضافة إلى العديد من المشاريع الصناعية والتجارية والسكنية ومشاريع العقارات متعددة الاستخدامات، الجدير بالذكر أنه قد تم الإنتهاء من البنية الأساسية في أكتوبر٢٠٢٠_المرحلة الأولى.

وتسعى الوزارة من خلال خزائن الى توفير بيئة متوازنة متكاملة بين حياة الأعمال والحياة الاجتماعية والترفيهية للمستثمرين وموظفيهم من داخل السلطنة وخارجها لتكون منطقة اقتصادية متكاملة في قطاعات رئيسية مختلفة، وتتكون من الآتي :

أهـــم الاســـتـــثـــمـــارات فـــي خـــزائـــن:

١. الخدمات اللوجستية
٢. الصناعات الخفيفة والمتوسطة
٣. الميناء البري
٤. الأعمال التجارية
٥. المجمعات السكنية
٦. المنطقة الحره

- شركة ميناء خزائن البري
- شركة جلفار للمقاولات والخدمات
- الشركة الوطنية للألياف الزجاجية
- الشركة الوطنية للصناعات الغذائية
- شركة الرؤية المتحدة
- شركة مسقط للصناعات التحويلية والاستثمار
- شركة خط هيماء الرائدة
- شركة المها للمواد الغذائية
- شركة المحور الأول

بيانات الحركة التشغيلية

الحركة التشغيلية في الموانئ العُمانية

ميناء السلطان قابوس

حركة السفن

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
أخرى	١٩١	٢٧٦	١٨٢
الإجمالي	١,٠٥٧	١,١١٣	٦٦٩

حركة البضائع المتناولة (طن شحني)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الإجمالي	٩٧٤,٠٣٠	٨٦٤,٨٩٨	٨٦٠,٧٦٦

الجدول(٦): يوضح حركة السفن في ميناء السلطان قابوس خلال (٢٠١٨-٢٠٢٠م)

حركة السفن

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
أخرى	١,٢٢٥	١,٠٧٥	٩٥٨
الإجمالي	٣,٤٦٤	٣,١٤٤	٢,٩٩٤

حركة الحاويات (حاوية نمطية)

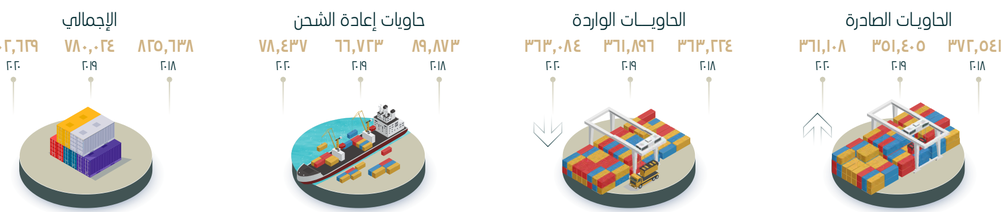

الجدول(٧): يوضح الحركة التشغيلية في ميناء صحار خلال (٢٠١٨-٢٠٢٠م)

حركة السفن

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
سفن الحاويات	١,٢٢٣	١,٢٩١	١,٢٨٠
سفن البضائع العامة	٩٢	١٢٢	١٦٢
سفن البضائع السائبة	٨٩	٣٢٨	٢٨٨
سفن البضائع السائلة	٣٩٣	١٤٥	١١٦
السفن السياحية	٣٥	٤٥	٤
سفن عابرة	٦٢	١١٣	٢٥
أخرى	٢٤٩	٢٨٨	١٩٠
الإجمالي	٢,١٤٣	٢,٣٣٢	٢,٠٦٥

حركة الحاويات (حاوية نمطية)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الحاويات الصادرة	١٢٧,٠٠٦	١٥٤,٦١٣	١٦٦,٤٢٨
الحاويـات الواردة	١١٧,٦٦٨	١٤٠,٧١٤	١٤٣,٣٤٤
حاويات إعادة الشحن	٣,١٤٠,٠٠٨	٣,٨١٣,٢٤٢	٤,٠٣١,٨٧٢
الإجمالي	٣,٣٨٤,٦٨٢	٤,١٠٨,٥٦٩	٤,٣٤١,٦٤٤

حركة البضائع العامة (طن شحني)

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
البضائع العامة والسائبة	١٤,٠٠٥,٦٥٨	-	١٢,٠٨٧,٢٩٤
البضائع السائلة	٢,١٩٧,٦٧٢	٢,٢٥٠,٧٣٠	٢,٢١٠,٣٩٢

الجدول(٨): يوضح الحركة التشغيلية في ميناء صلالة خلال (٢٠١٨-٢٠٢٠م)

ميناء شناص

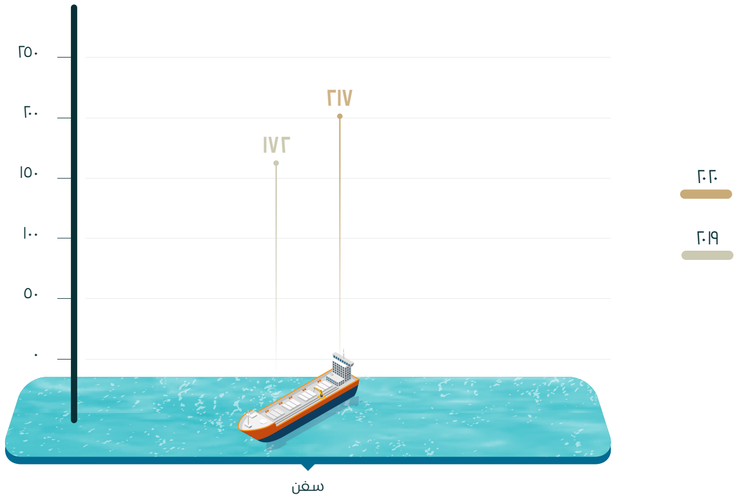

الشكل البياني (١): يوضح حركة السفن في ميناء شناص خلال (٢٠١٩-٢٠٢٢م)

ميناء خصب

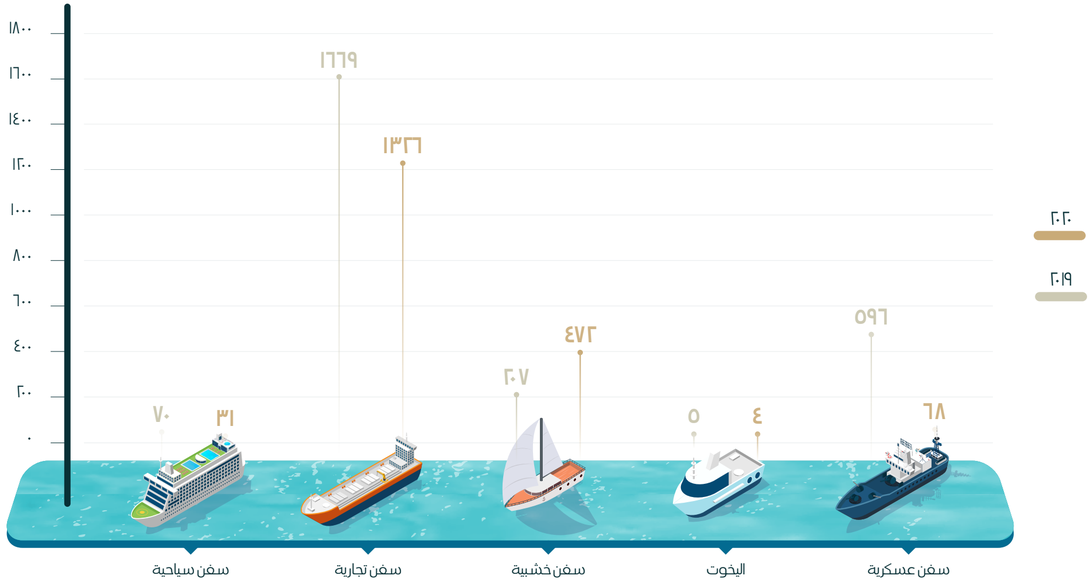

الشكل البياني (٢): يوضح حركة السفن في ميناء خصب خلال (٢٠١٩-٢٠٢٢م)

ميناء السويق

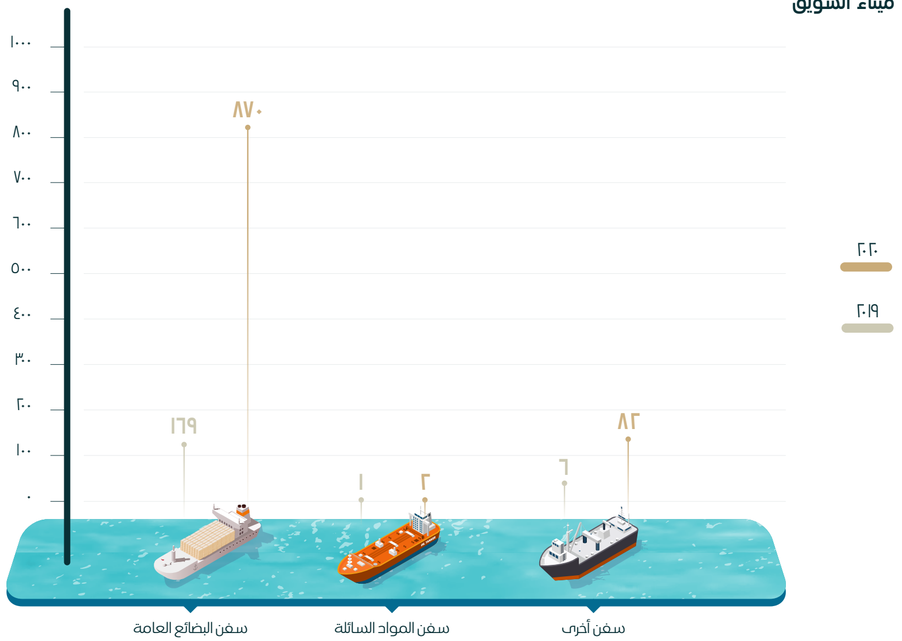

الشكل البياني (٣): يوضح حركة السفن في ميناء السويق خلال (٢٠١٩-٢٠٢٠م)

الحركة التشغيلية للشركة الوطنية للعبارات

جدول (٩): الحركة التشغيلية للعبارات

حركة المسافرين

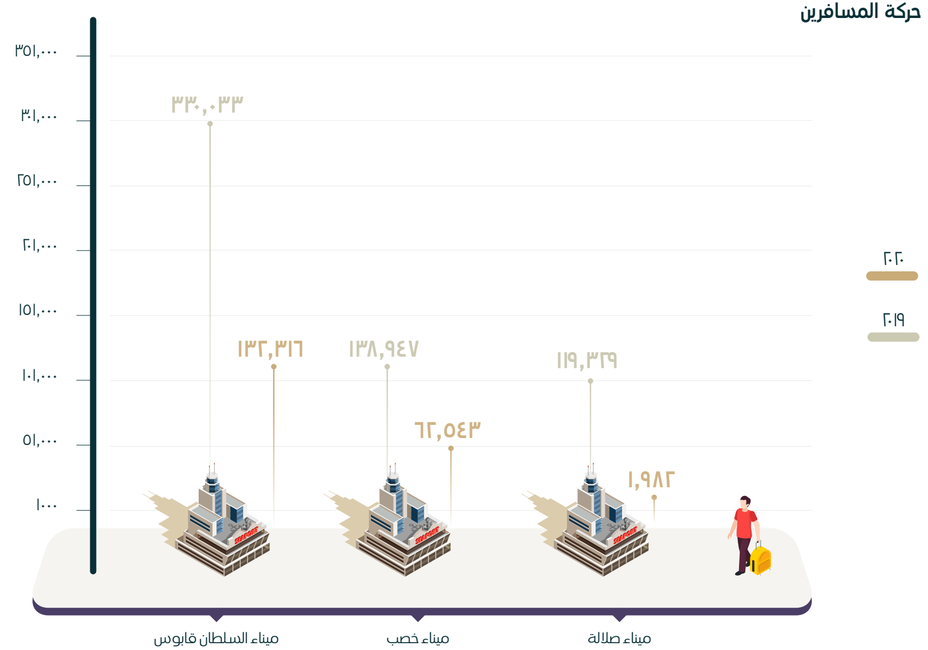

الشكل البياني (٤): يوضح حركة االمسافرين خلال (٢٠١٩-٢٠٢٠م)

الحركة التشغيلية للبريد

الخدمة	المؤشر	نوع الحركة	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغير (٪)
البريد التقليدي	البريد المسجل	محلي	٥٢,٣٠٠	٢٠,٤٦٣	-٦١
		دولي وارد	٨٨٣,١٣٨	٣١٦,٢٠١	-٦٤
		دولي صادر	٢١,٢٥٩	٦,٩٨٦	-٦٧
	الطرود	محلي	٢٠,١١٨	٤٢,٦٧٠	١١٢
		دولي وارد	٢٢,٧٦٤	٢٠,٤٥٩	-١٠
		دولي صادر	٢٧,١٥١	١١,٥٥٨	-٥٧

الجدول (١٠): مؤشرات الخدمات البريدية التقليدية (بريد عمان) لعامي (٢٠١٩-٢٠٢٠م)

الخدمة	نوع الحركة	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغير (٪)
البريد السريع	محلي	٢٧٦,٣٩	١,٠٣٢,٨٧٤	٢٧٤
	دولي وارد	٩٤١,٦٢٣	١,١٢٥,٦٨٧	٢٠
	دولي صادر	٣٦٠,٦٢٣	٣٥٣,٠١٤	-٢

الجدول (١١): مؤشرات خدمات البريد السريع لعامي (٢٠١٩-٢٠٢٠م)

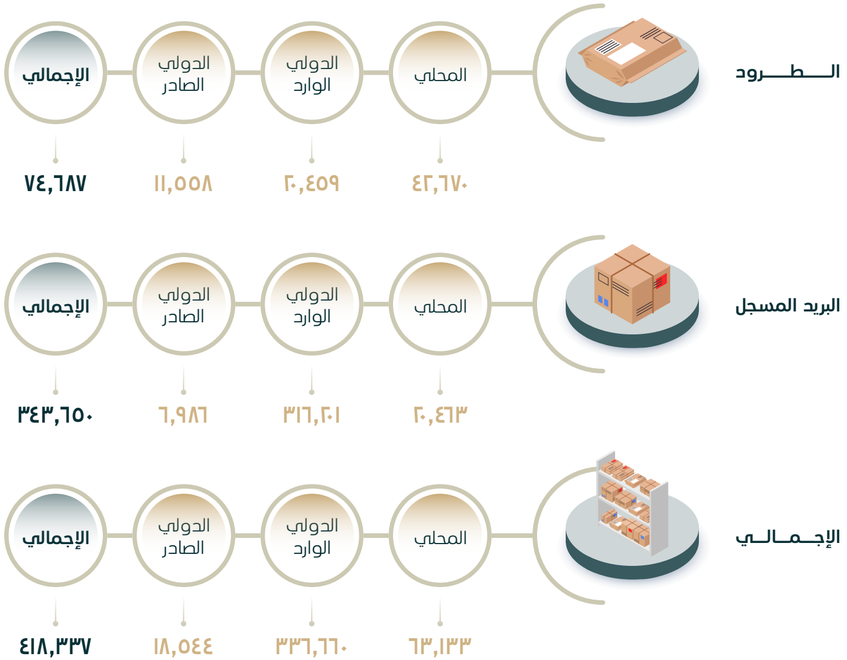

الجدول (١٢): يوضح حجم معاملات خدمة البريد التقليدي خلال ٢٠٢٠

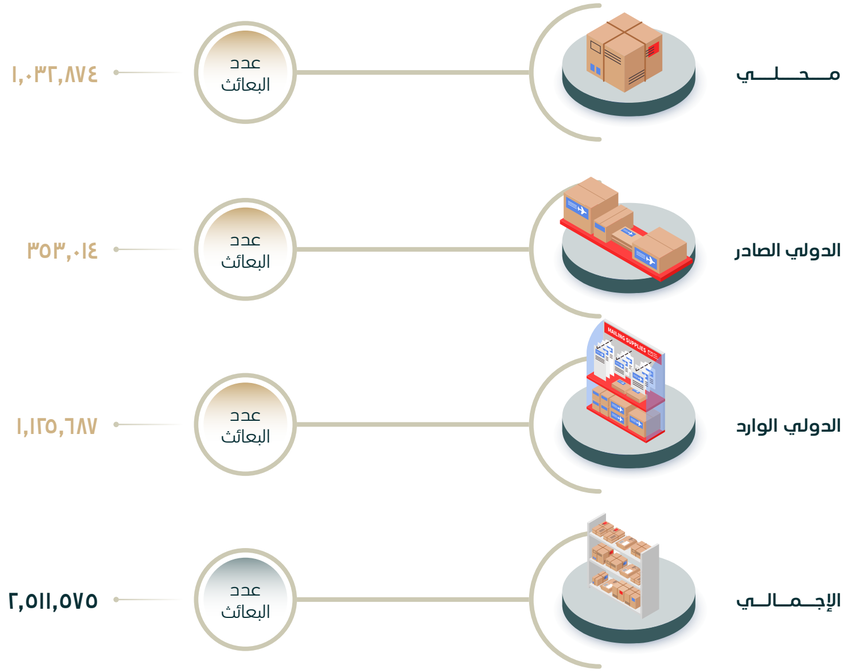

الجدول (١٣): يوضح حجم معاملات خدمة البريد السريع خلال ٢٠٢٠

الحركة التشغيلية في قطاع الإتصالات

شهد عام ٢٠٢٠ تركيب عدد ٩٥٨ محطة بمختلف التقنيات بلغت نسبة تغطية السكان بخدمات الهاتف المتنقل بتقنية ٤G ٩٧,٦٪ كما بلغت نسبة التغطية لتقنية ٣G ٩٩,٤٪

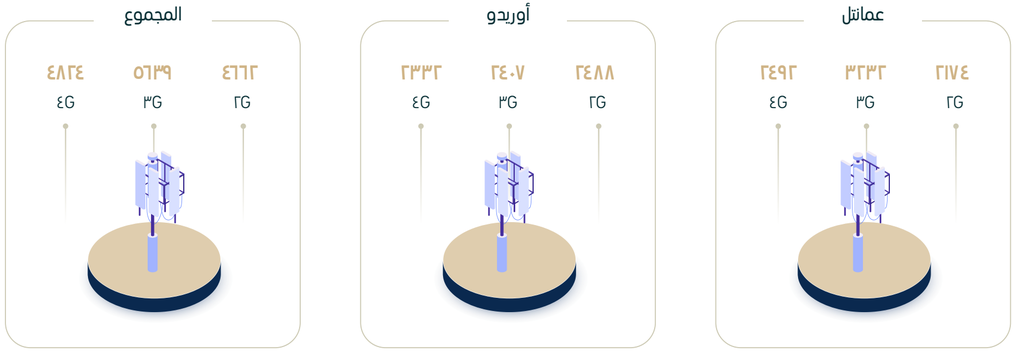

جدول رقم (١٤) : عدد المحطات ٢٠٢٠

تغطية شبكة الإتصالات

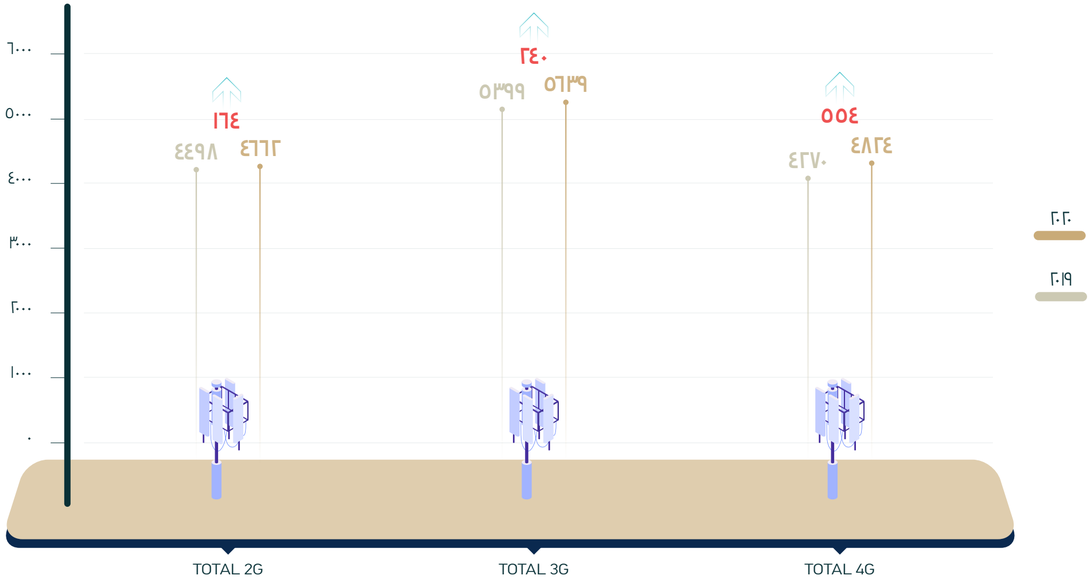

الشكل البياني (٥): يوضح تغطية شبكة الإتصالات بحسب الجيل

مؤشرات الأداء للاتصالات

المؤشر	٢٠١٩	٢٠٢٠	نسبة التغير (٪)
إجمالي اشتراكات الهاتف المتنقل (آجل الدفع و مسبق الدفعpre-paid & Post-paid)	٦,٣٨٣,٤٥٨	٦,٢٧٦,٥٣٥	١,٦٨-
إجمالي اشتراكات النطاق العريض المتنقل (٣G, ٤G)	٥,٠٣٨,٧٨٢	٥,٣٨٥,٥٥٣	٦,٨٨
نسبة الانتشار الهاتف المتنقل / ١٠٠ فرد من السكان	٪ ١٣٨	٪١٤٠,٣	١,٦٧
نسبة الانتشار النطاق العريض المتنقل / ١٠٠ فرد من السكان	٪١٠٩,١	٪ ١٢٠,٤	١٠,٣٦

الجدول (١٥): يوضح مؤشرات خدمة الهاتف المتنقل لعامي (٢٠١٩ - ٢٠٢٠)

المدة الزمنية	الربع الثالث	الربع الرابع	نسبة التغير (٪)
الانترنت الثابت			
اجمالي اشتركات الانترنت الثابت	٥٨٠,٤٤٧	٥٩٤,٥٥٠	٢,٤
نسبة الانتشار الانترنت الثابت لكل ١٠٠ أسرة	٪٨٧,٧	٪٨٤,٦	٣,٠٧-
اشتراكات النطاق العريض الثابت للمساكن والمؤسسات			
اشتراكات النطاق العريض الثابت للمساكن Home broadband	٤٦٣,١٨٢	٤٨٣,٤٢٩	٤,٣٧
اشتراكات النطاق العريض الثابت للمؤسسات (الحكومية و التجارية) Enterprise broadband	٢٥,٨٤٢	٢٥,٥٢٠	١,٢٥-
اجمالي الاشتراكات النطاق العريض الثابت	٤٨٩,٠٢٤	٥٠٨,٩٤٩	٤,٠٧
نسبة الانتشار	٪٧٣,٩	٪٧٢,٤	٢,٠٧

الجدول (١٦): يوضح مؤشرات الهاتف الثابت للعام ٢٠٢٠

الهاتف الثابت

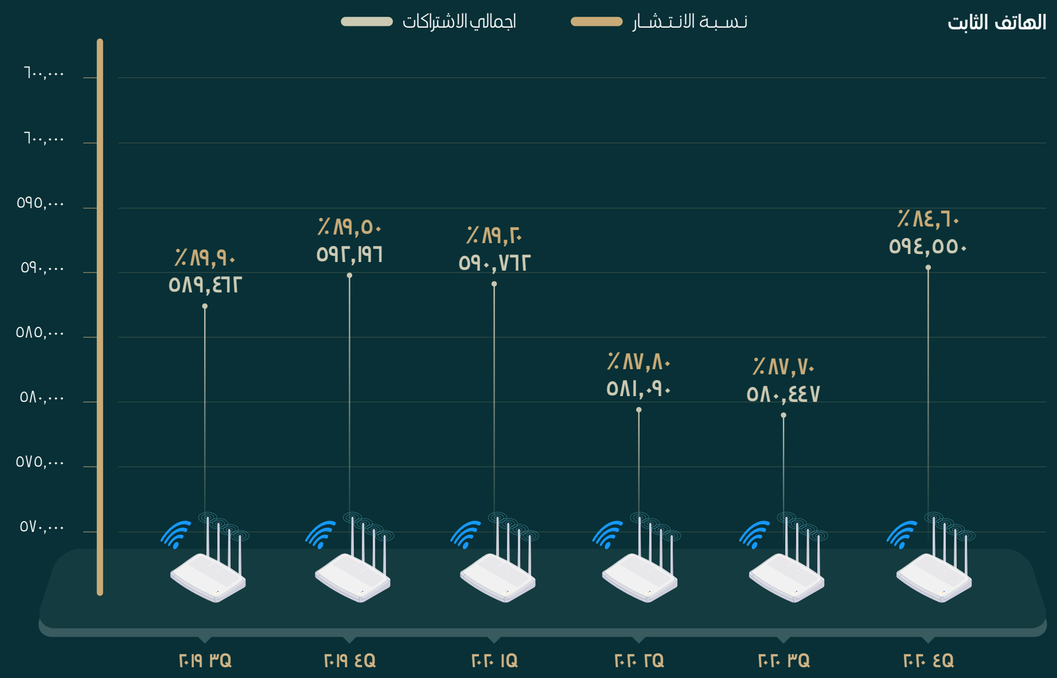

الشكل البياني (٦): يوضح انتشار خدمة الهاتف الثابت

الفصل الخامس :
التطوير المؤسسي وتنمية القدرات

مؤشرات الموارد البشرية

	ذكور	إناث	الإجمالي
عدد الموظفين المقيدين	٨٨٦	٤٢٣	١,٣٠٩
عدد المتقاعدين	١١٦	١	١١٧
عدد المستقيلين	٢٧	٨	٣٥
عدد الموظفين المنهي خدماتهم بسبب الوفاة	١	٠	١
عدد الموظفين الأجانب المنهي عقودهم	١١	٠	١١

التأهيل

	التأهيل الداخلي	التأهيل الخارجي	الإجمالي
عدد الموظفين الذين أنهو دراستهم خلال ٢٠٢٠م	٨	٠	٨

التدريب

	التدريب الداخلي	التدريب الخارجي	التدريب الالكتروني	الإجمالي
عدد المتدربين الفعلي	١٣٣	٥	٥,٣٨٢	٥,٥٢٠

مركز ساس لريادة الأعمال

تم إنشاء مركز ساس لريادة الأعمال في عام ٢٠١٣م؛ وهو عبارة عن مركز متخصص في احتضان الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، ويهدف إلى تشجيع رواد الأعمال على تأسيس شركات تقنية والعمل على نموها، والمساهمة في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والدولية، إضافة إلى توفير وتشجيع فرص العمل التجارية والوظيفية بالشركات للمواطنين وتشجيع الشباب على العمل الحر وريادة الأعمال في السلطنة.

	٢٠٢٠	منذ إنشاء المركز ٢٠١٣م-٢٠٢٠م
١ عدد الشركات المتقدمة لبرنامج الاحتضان	٣٩	٢٠٧
٢ عدد الشركات الجديدة التي تم احتضانها	١٣	٨٧
٣ عدد الشركات المحتضنة حاليا	٣٩	-
٤ عدد الشركات التي تخرجت من برنامج الاحتضان	٨	٢٨
٥ عدد الشركات التي انسحبت من برنامج الاحتضان	٩	٢٩
٦ فرص العمل التي تم توفيرها في الشركات	١٤٥	٦٦٥
٧ ايرادات الشركات	٦٠٠ ألف ريال عماني	٨ مليون ريال عماني

من إنجازات المركز في عام ٢٠٢٠م

١ تنفيذ النسخة الأولى من برنامج «مسرعة ساس للأمن السيبراني» بالتعاون مع المركز الرقمي البريطاني العماني والصندوق العماني للتكنولوجيا، بمشاركة ٨ شركات عمانية، ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة رواد الأعمال على تطوير منتج قابل للتطبيق، وتحسين نموذج العمل وبناء المهارات القيادية للمشاركين بهدف تمكينهم من تطوير شركاتهم الناشئة في مجال الأمن السيبراني.

٢ تنفيذ النسخة الثانية من برنامج «مسرعة ساس» بالتعاون مع برنامج جوجل للشركات الناشئة» بمشاركة ٩ شركات عمانية، ويهدف هذا البرنامج إلى مساعدة رواد الأعمال على موائمة منتجات شركاتهم مع السوق من الناحية التجارية والتقنية بهدف تسريع نموهم في السوق المحلي وقابلية التوسع في الأسواق الإقليمية والدولية.

٣ الشراكة في برنامج أبجريد (Upgrade) والذي تم من خلاله أحتضان ثلاثة شركات في مركز ساس لريادة الأعمال.

٤ دعم بيئة الشركات الناشئة -المحلية والإقليمية- بالتعاون مع شركة الجبر و(techstars) في مسابقة (Startup Weekend).

٥ دعم بيئة الشركات الناشئة -المحلية والدولية- بالتعاون في مسابقة (Globhack) والتي تم تنظيمها في جمهورية أستونيا.

التدريب التخصصي في تقنية المعلومات

بهدف تنمية قدرات المجتمع ومهارات الأفراد في مجال تقنية المعلومات والاتصالات؛ نفذت الوزارة خلال العام المنصرم عددا من البرامج التدريبية المتخصصة التي تستهدف العمانيين في مختلف تخصصات تقنية المعلومات من خلال توفير التدريب العملي المتقدم مع فرصة الحصول على شهادات متخصصة معتمدة؛ وبالتالي توفير الكفاءات والخبرات العمانية اللازمة لدعم تطوير صناعة تقنية المعلومات والاتصالات في السلطنة.

وفيما يلي البرامج التدريبية المتخصصة التي تم تنفيذها خلال عام ٢٠٢٠م وأعداد المتدربين فيها:

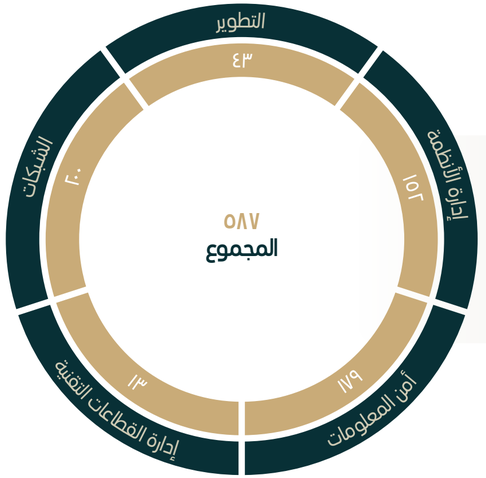

١. التدريب التخصصي في مجال تقنية المعلومات **(مسار الشهادات):**

المجالات التقنية والبرامج	عدد المتدربين

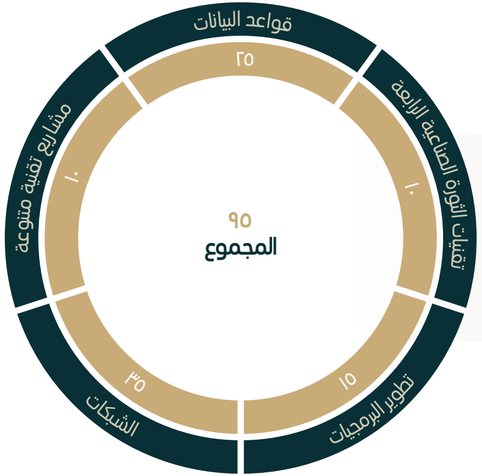

٢. التدريب التخصصي في مجال تقنية المعلومات **(التدريب العملي والإلحاق بالمشاريع):**

المجالات التقنية	عدد المتدربين

www.mtcit.gov.om